AFR 52/004/2011

حث المجتمع الدولي على حماية اللاجئين الصوماليين

20 يونيو/حزيران 2011

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه يجب على العالم في اليوم العالمي للاجئين لعام 2011، أن يولي انتباهه إلى حقوق الإنسان للاجئين الصوماليين.

إذْ تواصل أعدادٌ كبيرة من الصوماليين الفرار إلى الدول المجاورة بحثاً عن ملجأ وحماية لها من صراع مسلح لا ينتهي، ومن أزمة حقوق الإنسان وحالة الطوارئ الإنسانية في جنوبي ووسط الصومال. لكن حالما يغادر هؤلاء اللاجئون بلادهم حتى يتعرض كثير منهم للمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

فمنذ نهاية نيسان/أبريل 2011، أصبح 1.46 مليون شخص صومالي نازحين داخلياً بينما سجل أكثر من 732.000 شخص كلاجئين في الدول المجاورة وذلك طبقاً للمفوضية العليا اللاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR.ويعيش أكثر من 350.000 لاجئ غالبيتهم صوماليون في مخيمات دهب شمالي شرق كينيا ما يجعلها أكبر مخيم للاجئين في العالم. وتستضيف كينيا حصة الأسد من اللاجئين الصوماليين في العالم. حيث وصل أكثر من 40.000 صومالي إلى كينيا في أول أربعة أشهر من عام 2011 وحده.

وكان قد سبق لمنظمة العفو الدولية أن أبرزت كيف يتسبب الاكتظاظ الفائق للحد في مخيمات دهب المقامة أصلاً لإيواء 90.000 شخص في عدم تمكن اللاجئين على الحصول على الخدمات الأساسية بشكل كاف، بما في ذلك المأوى والمساعدة الطبية والماء والتعليم. وقد وثّقت منظمة العفو الدولية انتهاكات لحقوق الإنسان واجهها اللاجئون الصوماليون بينها سوء معاملة من جانب الشرطة وقيام قوات الأمن الكينية بإعادة عدد من اللاجئين رغماً عنهم.

وبينما يستعد العالم لإحياء الذكرى السنوية الستين لاتفاقية الأمم المتحدة للاجئين في 28 تموز/يوليو 2011، يمكن للمجتمع الدولي ويجب عليه أن يبذل المزيد لحماية حقوق الفارين من الصومال. وتمثل اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين المعاهدة القانونية الأساسية التي تحدد حقوق اللاجئين.

ففي المعنى الحقيقي للتشارك في المسؤولية، يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد بشكل ملحوظ أعداد اللاجئين الصوماليين الذين يعاد توطينهم خارج كينيا وغيرها من البلدان في المنطقة في بلدان ثالثة آمنة حتى يتسنى لهم في نهاية المطاف أن يتمتعوا بطيف كامل من الحقوق التي تحق لهم كلاجئين. وينبغي لهذا أن يكون أكثر من مجرد بادرة شكلية.

إن منظمة العفو الدولية لتدعو الحكومة الكينية كي تسمح على الفور للاجئين بالسكن في مخيم آيفو 2 وهو امتداد لمخيم دهب للاجئين. ويجب على

المجتمع الدولي أيضاً أن يأخذ مكانه ويستعد لأخذ زمام المبادرة ويعيد إسكان اللاجئين الصوماليين مع منح الأولوية في ذلك لأكثرهم ضعفاً وحاجة.

كما يتعين على الدول أن تدعم مناشدة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للقيام بالتوطين العاجل للأشخاص الذين هجروا عن ديارهم قسراً بينهم كثير من اللاجئين وطالبي اللجوء الصوماليين بسبب الصراع المسلح في ليبيا.

وإضافة إلى ذلك، يتعين على المجتمع الدولي كذلك أن يرفض رفضاً باتاً ويتخلى عن المساعي لإعادة الناس إلى جنوبي ووسط الصومال. إن كينيا ليست البلد الوحيد الذي يمارس عمليات إعادة الأشخاص قسراً إلى جنوبي ووسط الصومال. ففي عام 2010 حاولت المملكة العربية السعودية وكندا وهولندة والسويد وبريطانيا أيضاً أو نفذت عمليات إعادة قسرية للأشخاص إلى جنوبي ووسط الصومال في تجاهل واضح لإرشادات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تنصح بعدم القيام بأي إعادة قسرية للمواطنين الصوماليين إلى هذين الجزئين من البلاد.

يجب على الدول أن تصرح علناً بأنها لن تعيد أحداً إلى جنوبي ووسط الصومال طالما يواجه العائد خطراً حقيقياً بالتعرض لأذىً جسيم في تلك المناطق.

للمزيد من المعلومات الرجاء الإطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان: "*من حياة بدون سلام إلى سلام بدون حياة: معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء الصوماليين في كينيا*".

(AI index: AFR 32/015/2010), at:

http://www.amnesty.org/en/library/info/AFR32/015/2010/en